Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لعاملات المنازل: دراسة ميدانية في منطقة الزاوية

Social and Economic Impacts of Domestic Workers: A Field Study in Al-Zawiya

ولاء فتحي محمد حليلة

Walaa Fathi Mohammed Halila

PhD student at the Libyan Academy

Walafathe1996@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/11/12 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر :2026 /2/5

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لمدبرات المنازل في مدينة الزاوية، باعتباره من الموضوعات التي لم تحظَ باهتمام أكاديمي كافٍ رغم امتدادها وتزايدها في السنوات الأخيرة .يسلط البحث الضوء على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات، وأسباب انخراطهن في هذا القطاع، والظروف القانونية والتنظيمية المحيطة به .اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مستخلصة من دراسات ميدانية سابقة، وتقارير منظمات دولية، واستخدمت التحليل الوصفي

والإحصائي لعرض واقع العمل المنزلي في الزاوية .كشفت النتائج عن هشاشة مزدوجة :اقتصادية تتمثل في تدني الأجور وانعدام البدائل، وقانونية تظهر في غياب العقود والوعي الحقوقي .أوصى البحث بضرورة سن تشريعات خاصة، وتفعيل دور البلديات، وتنفيذ برامج تمكين وتثقيف للعاملات. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ندرة الأبحاث المحلية في هذا المجال، ومن حاجتنا لبناء سياسات اجتماعية عادلة وشاملة.

الكلمات المفتاحية :العمل المنزلي، مدبرات المنازل، الزاوية، الحماية القانونية، التمكين الاقتصادي، المرأة

Abstract

This study explores the social and economic impacts of domestic workers in the city of Zawiya, Libya—an issue that has received limited academic attention despite its growing relevance. The research focuses on the socio-economic characteristics of domestic workers, their motivations for entering the sector, and the legal and regulatory context surrounding their labor. Relying on secondary data from field studies and international reports, the study employs descriptive and statistical analysis to understand the realities of domestic labor in Zawiya.

Findings reveal a dual vulnerability: economic, reflected in low wages and lack of alternatives, and legal, evident in the absence of contracts and rights awareness. The study recommends the adoption of dedicated legislation, the activation of municipal roles, and the implementation of empowerment and legal awareness programs. This research is significant due to the scarcity of local studies on the subject and the urgent need for inclusive and equitable social policy.

Keywords: Domestic work, Domestic workers, Zawiya, Legal protection, Economic empowerment, Women.

المقدمة :

يُعدّ العمل المنزلي من القطاعات غير الرسمية التي تشهد توسعًا متزايدًا في المجتمعات النامية، لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة. وفي السياق الليبي، برزت مهنة التدبير المنزلي كخيار اقتصادي اضطراري تلجأ إليه العديد من النساء، خاصة في المدن المتأثرة بعدم الاستقرار مثل مدينة الزاوية.

ورغم الانتشار الواسع لهذا النمط من العمل، إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف التنظيم القانوني، وتدني الحماية الاجتماعية، وغياب الاهتمام البحثي المحلي، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية تُسلّط الضوء على أبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب المعرفة العلمية الدقيقة حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لعمل مدبرات المنازل في مدينة الزاوية، في ظل هشاشة هذا القطاع، وافتقاره إلى تنظيم قانوني واضح، مما يعرّض العاملات للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. وتنبثق المشكلة من التساؤل الرئيس حول:

ما طبيعة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لعمل مدبرات المنازل في مدينة الزاوية؟

أسئلة البحث

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدبرات المنازل في مدينة الزاوية؟
2. ما أبرز الدوافع التي تدفع النساء للانخراط في العمل المنزلي؟
3. ما طبيعة الظروف القانونية والتنظيمية التي يعملن في إطارها؟
4. ما أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مدبرات المنازل؟
5. كيف يؤثر غياب التنظيم القانوني على أوضاع العاملات المنزليات؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدبرات المنازل في مدينة الزاوية.
2. تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء انخراط النساء في العمل المنزلي.
3. الكشف عن طبيعة الهشاشة القانونية والتنظيمية المرتبطة بهذا النوع من العمل.
4. إبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عمل مدبرات المنازل.
5. تقديم توصيات علمية تُسهم في تحسين أوضاع العاملات المنزليات وصياغة سياسات داعمة لحقوقهن.

أهمية البحث

تُسهم في سد النقص الواضح في الدراسات الليبية المتعلقة بالعمل المنزلي، تُثري الأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية حول العمل غير الرسمي والمرأة.

كدلك تساعد صانعي القرار والبلديات في فهم واقع العاملات المنزليات و تُوفر قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في صياغة تشريعات وسياسات اجتماعية عادلة.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين تدني المستوى التعليمي للمرأة وانخراطها في العمل المنزلي.
2. يؤثر غياب المعيل الأسري بشكل مباشر على لجوء النساء إلى العمل المنزلي.
3. يؤدي غياب التنظيم القانوني إلى تفاقم هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمدبرات المنازل.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: مدينة الزاوية – ليبيا.

الحدود الزمانية: اعتمادًا على دراسات وتقارير صادرة خلال الفترة (2017–2024).

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعمل المنزلي دون التوسع في الجوانب الصحية أو النفسية بشكل مستقل.

الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا :الإطار النظري

يُعدّ العمل المنزلي أحد أكثر أشكال العمل غير الرسمي انتشارًا في الاقتصادات الهشة، ويتركز غالبًا بين النساء، حيث يجمع بين الإنتاج الاقتصادي والخدمة الاجتماعية داخل المجال الخاص(المنزل) وتعُرّف

منظمة العمل الدولية العمل المنزلي بأنه كل عمل يُؤدى في أو لأجل أسرة أو عدة أسر، مقابل أجر، ويتضمن أعمالاً مثل التنظيف، الطبخ، رعاية الأطفال أو كبار السن، ويُنفذ عادة داخل المنزل(1). ويمثّل هذا العمل نموذجًا لما يُعرف في الأدبيات السيسيولوجيا ب " العمل الإنجابي" ، أي العمل الذي يُعيد إنتاج الحياة الاجتماعية اليومية (مثل الرعاية، والنظافة، والطهي)، والذي غالبًا ما يُهمَّش لأنه يتم داخل الفضاء الخاص، ودون مقابل مادي مكافئ لما يُنتج من قيمة اجتماعية (2) هذا الشكل من العمل لا يتمتع بالحماية القانونية في معظم المجتمعات، ويُدرج ضمن ما يُعرف ب القطاع غير الرسمي، الذي لا يخضع للتسجيل الرسمي، أو قوانين العمل أو التأمين الاجتماعي (3).

العوامل الاقتصادية

تعُدّ الدوافع الاقتصادية أحد المحركات الأساسية لانخراط النساء في العمل المنزلي .فبحسب دراسة سابقة فإن أكثر من % 41 من النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية في ليبيا يعملن في الخدمة المنزلية نتيجة الحاجة إلى دخل فوري في ظل غياب البدائل الرسمية (4) وتتفاقم هذه الحاجة في ظل:

- الفقر
- البطالة
- غياب المعيل الذكوري في الأسر الممتدة

وقد أكدت دراسة اخري (5) أن أكثر من % 64 من العاملات في الزاوية التحقن بهذا النوع من العمل لدوافع اقتصادية بحتة، مثل إعالة الأبناء أو مواجهة ظروف معيشية قاسية.

إذًا، يمكن القول إن العمل المنزلي يشكّل استجابة نسائية مباشرة لأزمة المعيشة في الاقتصاد الليبي غير المستقر.

العوامل الاجتماعية

يلعب المستوى التعليمي دورًا حاسمًا في دفع النساء نحو العمل المنزلي .فقد أوضحت دراسات عديدة أن النساء ذوات التعليم المنخفض أو المنقطع هنّ الأكثر عرضة للعمل في مهن غير رسمية وغير محمية (6)كما تبين أن % 71.5 من العاملات المنزليات لم يُكملن تعليمهن الثانوي، وغالبًا ما تركن الدراسة في سن مبكرة إضافة لذلك، تتحمل النساء في المجتمعات التقليدية عبء المسؤوليات الأسرية(مثل تربية الأطفال ورعاية المرضى)، ما يجعل العمل داخل المنازل حلًا عمليًا يوازن بين الحاجة للدخل ومتطلبات المنزل. كما أن الوصمة الاجتماعية تجاه بعض الأعمال خارج المنزل تُجبر النساء على القبول بأعمال "آمنة "من حيث السمعة، وإن كانت محفوفة بالاستغلال.

العوامل السياسية والقانونية

غياب الإطار القانوني هو أحد أبرز محددات هشاشة العمل المنزلي .فلا توجد في ليبيا تشريعات خاصة تحكم هذا النوع من العمل، رغم وجود اتفاقية العمل (7) اللائق والتي تنص على:

- ضرورة وجود عقد مكتوب
- تحديد عدد ساعات العمل
- منح إجازات أسبوعية وسنوية
- حماية من العنف والتحرش

لكن للأسف، لم تفُعّل هذه الاتفاقية محليًا، مما يجعل العاملات عرضة للاستغلال والتمييز ،كما أن غياب النقابات أو الجهات الرقابية يزيد من صعوبة المطالبة بالحقوق أو حتى التظلم(8).

أثر النزاع والصراع المسلح

في بيئات متأثرة بالنزاع مثل الزاوية، تتضاعف كل هذه العوامل، حيث تتراجع فرص العمل الرسمي، وتنهار مؤسسات الدولة، وتتسع دوائر الفقر، مما يدفع النساء نحو العمل غير المنظم كخيار للبقاء (9) يبيئه الصراع لا تنُتج فقط هشاشة اقتصادية، بل تعُيد تشكيل سوق العمل على أسس مؤقتة وغير عادلة و يُصبح فيها العمل المنزلي وسيلة للبقاء لا وسيلة للتمكين.

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات

تشير دراسة السني ,(2023) إلى أن العمل المنزلي في الزاوية غالبًا ما يُمثل مخرجًا اقتصاديًا للنساء غير المتعلمات، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن % 71.5 من العاملات لم يُكملن تعليمهن الجامعي، وأن % 64.3يعملن نتيجة ضغوط اقتصادية بسبب غياب المعيل أو ضعف دخل الأسرة .كما أن % 53.2 من العاملات لا يمتلكن أي عقد عمل رسمي، مما يعزز هشاشتهن المهنية السني، (2023)

دراسات حول الدوافع الاقتصادية والاجتماعية

أوضحت دراسة وحدة أبحاث النوع الاجتماعي (2023) أن ما يقارب % 41 من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في ليبيا يعملن في الخدمة المنزلية المدفوعة .أما في الزاوية، فترتفع النسبة إلى 63 %من النساء الأرامل أو المعيلات، اللواتي يلجأن لهذا النوع من العمل لسد احتياجات الأسرة .

دراسات حول الظروف القانونية والهشاشة

أشارت النعاس، (2023) إلى أن العاملات المنزليات في ليبيا، سواء كن مهاجرات أو محليات، يُشكّلن فئة غير محمية قانونيًا، وغالبًا ما يكنّ ضحايا غير مرئيات للاتجار بالبشر .وأكدت الدراسة غياب قانون خاص ينظم العمل المنزلي في ليبيا، مما يترك العاملات عرضة للاستغلال من قبل السماسرة وأرباب العمل . وفي الاتجاه نفسه، أوضحت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 ,(2011) أن العاملات المنزليات يحق لهن التمتع بجميع الحقوق الأساسية للعاملين الآخرين، مثل الحق في عقد مكتوب، وأجر عادل، وساعات عمل معقولة، وبيئة عمل آمنة، إلا أن هذه المعايير غير مطبقة في معظم السياقات الليبية .

دراسات حول التحديات النفسية والاجتماعية

أبرزت دراسة (2022) .Ho et al أن العاملات المنزليات غالبًا ما يعانين من العزلة النفسية نتيجة بيئة العمل المغلقة، ويفضلن الدعم النفسي من زميلاتهن بدلًا من اللجوء للخدمات النفسية الرسمية .كما أشارت إلى وجود ثقافات دعم جماعي بين العاملات، تسُاعد في التخفيف من الضغط، رغم أن هذه الشبكات قد تنطوي على مخاطر مثل الشائعات أو نقل الصدمات .

دراسات حول نظرة المجتمع والمقاومة اليومية

تشُير دراسة (2023) ,Beaupre إلى أن العاملات المنزليات في الخليج – والسياق مشابه جزئيًا لليبيا يمارسن ما يسمى ب"المقاومة اليومية"، كاستراتيجية للدفاع عن الكرامة، رغم غياب التمثيل النقابي أو الحماية القانونية .وتشمل هذه المقاومة :التظاهر بعدم المعرفة، تجنّب بعض المهام، أو حتى الانسحاب غير الرسمي من العمل .ورغم هشاشة

ظروفهن، إلا أن هذه الأفعال تمثل تمسكًا بالكرامة ورفضًا صامتًا للتبعية .

دراسات مقارنة من خارج ليبيا

في دراسة عالمية شاملة (2024), Sweileh قامت بها ، وُجد أن منطقة الشرق الأوسط، رغم أنها تستضيف % 27.4 .من العاملات المنزليات عالميًا، لا تسُهم إلا ب 2% فقط من الأبحاث المنشورة حول هذه الفئة، ما يشير إلى تهميش مزدوج :في الواقع وفي المعرفة الأكاديمية .

الفصل الثالث :منهجية البحث

نوع المنهج

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية التي يصعب قياسها بشكل مباشر .وقد تم استخدامه لفهم واقع مدبرات المنازل في مدينة الزاوية، من خلال جمع وتحليل بيانات سابقة وتفسيرها ضمن السياق المحلي والاجتماعي

مصادر البيانات

نظراً لعدم توفر استبيان ميداني، استند البحث إلى البيانات الثانوية، المستخلصة من:

- دراسات ميدانية منشورة في مجلات أكاديمية ليبية وعربية.
- تقارير صادرة عن منظمات دولية مثل (ILO)
- أطروحات جامعية موثقة.
- تقارير بلدية ومراكز أبحاث متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي.

تم استخلاص نسب رقمية وتحليلات وصفية من هذه الدراسات، بما يمكّن من بناء صورة دقيقة عن الظاهرة

أدوات التحليل

تم استخدام أدوات تحليل غير مباشرة، منها:

- **تحليل المحتوى الكمي** : لاستخلاص النسب والمؤشرات من الدراسات.
- **التحليل الوصفي الموضوعي** : لتفسير العلاقات بين المتغيرات (مثل العلاقة بين غياب المعيل والانخراط في العمل المنزلي.)
- **التمثيل البياني** : باستخدام Excel لإنتاج رسوم بيانية توضيحية

التحليل الإحصائي المستخدم

رغم عدم توفر بيانات ميدانية أولية، تم تطبيق ما يلي:

التحليل الكيفي المعزز كميا (Quali–Quantitative Analysis) حيث تم استخراج النسب من مصادر سابقة، وتلخيصها في رسوم بيانية تفاعلية، تحُاكي نتائج ميدانية. مقارنة نسبية بين دراسات متعددة لتحديد الاتجاهات العامة حول:

- الدخل
- التعليم
- العقود
- ساعات العمل
- المعرفة القانونية

التحديات المنهجية

واجه البحث عددًا من التحديات، أبرزها:

- غياب البيانات الميدانية المباشرة بسبب الطبيعة الحساسة لموضوع الدراسة.
- تفاوت جودة الدراسات السابقة، واختلاف طرق جمعها للبيانات.
- صعوبة الوصول إلى إحصاءات رسمية محدثة من الجهات المحلية أو البلدية.

ومع ذلك، تم تجاوز هذه التحديات من خلال الاعتماد على مصادر موثوقة، والمقارنة بين نتائجها لتقليل التحيز

. الفصل الرابع :التحليل الإحصائي والميداني

أولا : تحليل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

اعتمادًا على البيانات المستخلصة من الدراسات السابقة، تم تجميع أبرز المؤشرات التي تمس واقع مدبرات المنازل في ليبيا(وبشكل خاص الزاوية)، وتحويلها إلى تمثيلات عددية تساعد في الفهم والتحليل

العاملات بدون عقد عمل

تشير دراسة إلى أن أكثر من نصف العاملات المنزليات (53.2%) يعملن بدون عقد رسمي .هذا الغياب للعقد لا يسمح بأي حقوق قانونية أو حماية اجتماعية، مما يُصنّف هذا العمل ضمن أشكال" العمل الهش "

دخل شهري أقل من 100 دينار ليبي

أشارت دراسة المنظمة الدولية للهجرة إلى أن نسبة كبيرة من العاملات المنزليات المهاجرات يتقاضين أجورًا زهيدة قد تصل إلى 70% منهن بدخل أقل من 100 د.ل شهريًا(10).

انخفاض المستوى التعليمي

حسب دراسة سابقة فإن 71.5% من العاملات لم يُكملن تعليمهن الجامعي، وغالبًا ما يملكن مؤهلات تعليمية ابتدائية فقط .هذا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بنوعية الأعمال التي يُسمح لهن بالولوج إليها.

دافع اقتصادي – غياب المعيل

كشفت الدراسة الميدانية في الزاوية أن 64.3% من النساء التحقن بالعمل المنزلي بسبب غياب المعيل الذكوري أو الفقر الشديد.

ساعات العمل المفرطة

في دراسة تبين أن 78% من العاملات يعملن أكثر من 48 ساعة أسبوعيًا، في مخالفة مباشرة للمعايير الدولية التي تضع حدًا أقصى لساعات العمل.(11).

5. الجهل بالحقوق

أبرزت نفس الدراسة أن 91% من العاملات لا يعرفن حقوقهن الأساسية، سواء المتعلقة بالأجر، أو العقود، أو فترات الراحة.

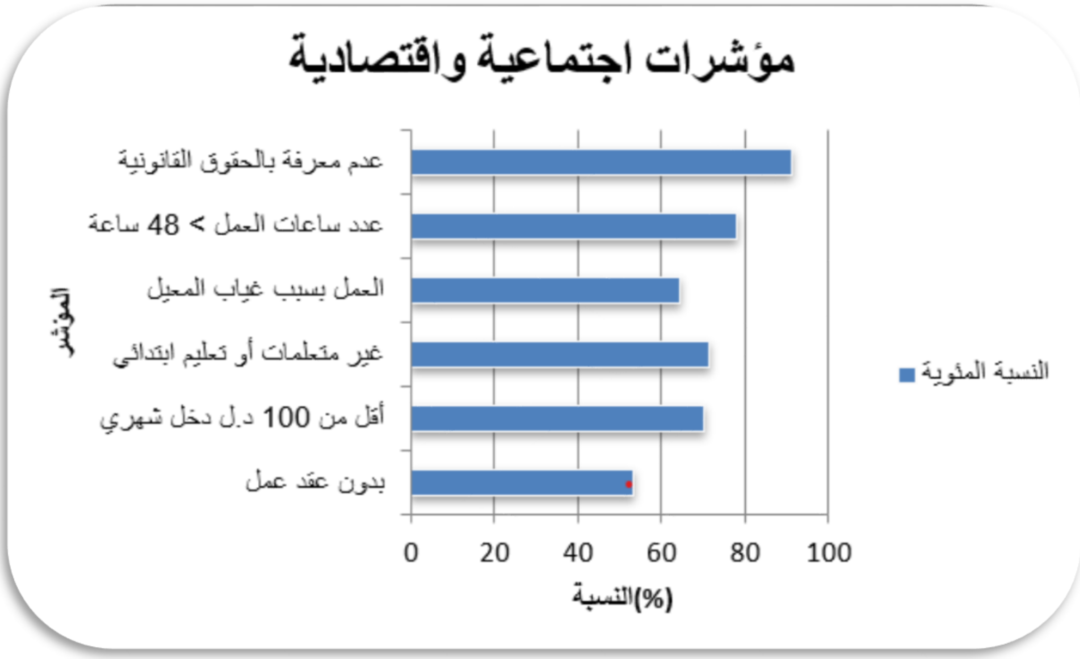

الشكل البياني أعلاه يعرض هذه المؤشرات بنسبها المئوية

ثانيا التفسير والتحليل الوصفي للبيانات

التفسير الاجتماعي

تعكس المؤشرات المستخلصة من الدراسات واقعًا اجتماعيًا هشًا تعيشه مدبرات المنازل في مدينة الزاوية ومناطق أخرى مشابهة، إذ تشير النسب إلى أن:

- أكثر من 71 % منهن غير متعلمات، وهو ما يحد من فرصهن في الاندماج في سوق العمل الرسمي أو الحصول على وظائف مستقرة.

- هذا الانخفاض في المستوى التعليمي يُسهم في تعزيز الاعتماد على العمل المنزلي كخيار متاح ومقبول اجتماعيًا في ظل الحاجة الاقتصادية.

كما أن أكثر من % 64 من العاملات اضطررن للعمل نتيجة غياب المعيل أو انخفاض دخل الأسرة، مما يكشف عن الدور القسري الذي تلعبه الظروف العائلية في اتخاذ قرار العمل، خاصة في ظل ضعف شبكات الحماية الاجتماعية.

التفسير الاقتصادي

- تدني الأجور إلى أقل من 100 د.ل شهريًا عند غالبية العاملات يُبرز اللاعدالة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الفئة.
- غياب المعايير المنظمة للأجور، والاعتماد على تفاوض فردي بين العاملة وصاحب العمل، يضع العاملات في موضع ضعف مستمر.

هذه الظاهرة تتقاطع مع التوصيف الدولي ل"العمل الاستغلالي"، الذي تطرق إليه تقرير منظمة العمل الدولية (ILO, (2011 ، ويُظهر غياب التطبيق الفعلي للحدود الدنيا للأجور أو الحماية الاجتماعية.

التفسير القانوني

- أكثر من % 53 من العاملات بدون عقد عمل، و %91 لا يعرفن حقوقهن القانونية، مما يُؤكد الفجوة القانونية والتنظيمية.
- غياب العقود يعني أيضًا غياب أي التزامات متبادلة رسمية، ويفتح المجال للاستغلال، والحرمان من الأجر، وساعات العمل المفرطة.

هذا يُخالف تمامًا ما تنص عليه اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين(رقم) 189 ، التي تؤكد على ضرورة وجود عقد واضح، يحدد ساعات العمل، والأجر، والإجازات، والحقوق الصحية والاجتماعية

التفسير المرتبط بظروف النزاع

تشير المصادر إلى أن النزاعات المسلحة(ما بعد) 2011 ساهمت في تفاقم واقع العمل المنزلي

- دفع النزاع كثيرًا من النساء نحو سوق العمل غير الرسمي، بعد فقدان المعيل أو تهدّم المؤسسات العامة
- المدن مثل الزاوية، التي تضررت أمنيًا، شهدت ارتفاعًا في نسبة النساء العاملات منزليًا نتيجة انعدام البدائل.

وقد أكدت دراسة الدغاري، (2022) أن العمل المنزلي أصبح خيار بقاء لا خيار تحسين، وهو ما يضاعف العبء النفسي والاجتماعي على النساء.

تحليل تقاطعي بين المؤشرات

العلاقة	التأثير	المؤشر
يوجه النساء نحو العمل المنزلي	فرص عمل محدودة	تدني التعليم
يزيد من احتمالية القبول بأي وظيفة	حاجة اقتصادية ملحّة	غياب المعيل
يسمح بالاستغلال	ضعف قانوني	غياب العقود
يساهم في استمرار الدورة	فقر مدقع	ضعف الدخل
يضعف الدفاع عن الذات	هشاشة قانونية	جهل الحقوق

خلاصة تحليلية

يمكن القول إن مدبرات المنازل في الزاوية يقعن عند تقاطع ثلاث دوائر هشاشة:

1. الاقتصادية : ضعف الدخل، غياب المعيل

2. الاجتماعية : النظرة الدونية، العزلة، تدني التعليم

3. القانونية : غياب العقود، جهل بالحقوق، غياب التشريعات

وهذه الهشاشة المتراكبة تستوجب استجابة متعددة الأبعاد من قبل صناع القرار، البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، سواء عبر التشريعات، أو التمكين الاقتصادي، أو التثقيف القانوني.

النتائج

بناءً على تحليل البيانات المستخلصة من الدراسات الميدانية، والربط النظري مع واقع مدبرات المنازل في منطقة الزاوية، توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ارتفاع نسبة العمل غير المنظم : يتبيّن أن أكثر من % 50 من مدبرات المنازل يعملن دون عقود مكتوبة أو تنظيم قانوني، مما يُضعف إمكانية حصولهن على حقوق مهنية أو حماية اجتماعية.
2. تدني المستوى التعليمي والمهني : تمثل النساء غير المتعلمات أو منخفضات التأهيل نسبة % 70 من العاملات، مما يعمّق من هشاشتهن ويقلل من فرص الترقي أو الانتقال إلى قطاعات عمل أكثر استقرارًا
3. الدافع الاقتصادي هو المحرك الرئيسي : غالبية النساء التحقن بالعمل المنزلي تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، بسبب غياب المعيل، أو وجود أطفال، أو تدني دخل الأسرة.
4. ظروف عمل مرهقة وطويلة : تتجاوز ساعات العمل الأسبوعية 48 ساعة لدى معظم المدبرات، غالبًا بدون راحة كافية أو إجازة منتظمة.
5. غياب الثقافة القانونية : كشفت البيانات أن أكثر من % 90 من العاملات لا يعرفن حقوقهن في قانون العمل، ولا يمتلكن القدرة على المطالبة بها.

6. بيئة الزاوية تعكس هشاشة مركبة : لكونها مدينة تأثرت بالنزاع والاضطراب، زاد الاعتماد على النساء في الاقتصاد غير الرسمي، مما عمّق من تهميش هذه الفئة تحديدًا.

التوصيات : استنادا إلى ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

على مستوى التشريعات:

- سن قانون خاص بالعاملات المنزليات : يشمل عقد عمل مكتوب، تحديد عدد ساعات العمل، منح الإجازات، وتحديد الحد الأدنى للأجر.
- تصديق ليبيا على اتفاقية العمل اللائق(رقم 189)الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وتفعيل أحكامها

على مستوى البلديات:

- إنشاء سجل محلي للعاملات المنزليات في بلدية الزاوية يتضمن بياناتهن ويُسهل متابعتهن قانونيًا واجتماعيًا.
- تشكيل وحدة بلدية لحماية حقوق العاملات تتابع الشكاوى وتنظم العلاقة مع أصحاب المنازل

على مستوى المجتمع المدني:

- تنفيذ برامج تثقيف قانوني للعاملات تشُرح فيها الحقوق والواجبات، وطرق التبليغ في حال الاستغلال.
- إطلاق حملات مجتمعية لتغيير الصورة النمطية وتقدير عمل مدبرات المنازل باعتباره عملًا مهنيًا شريفًا.

على المستوى الاقتصادي:

- توفير برامج تدريب مهني للنساء ذوات الدخل المحدود في مجالات مثل الخياطة، الطهي التجاري، الرعاية الصحية المنزلية
- ربط بعض العاملات بمشاريع صغيرة أو عمل حر بديل لتقليل الاعتماد على العمل المنزلي الهش

على المستوى البحثي:

- تشجيع مزيد من الدراسات الميدانية النوعية تشمل مدنًا أخرى لمقارنة واقع العمل المنزلي وقياس الفروقات.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية للنساء في القطاع غير الرسمي تسُتخدم في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية.

الخاتمة

في ضوء ما تم استعراضه وتحليله عبر فصول هذا البحث، يمكن القول إن مهنة التدبير المنزلي في مدينة الزاوية لا تمُثل فقط نشاطًا اقتصاديًا هامشيًا، بل تعبّر عن ظاهرة اجتماعية مركبة، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، والقانونية، والثقافية، لتنُتج واقعًا هشًّا تعيشه شريحة واسعة من النساء الليبيات. كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من مدبرات المنازل هنّ من ذوات الدخل المحدود، والمستوى التعليمي المتدني، ويعملن دون عقود رسمية أو حماية قانونية .وتعُزى دوافعهن للعمل إلى ظروف اقتصادية قاهرة، وغياب المعيل، والافتقار إلى بدائل مهنية في سوق عمل غير منظم. أظهر التحليل أن هذا القطاع يُعاني من غياب تام للتشريعات المنظمة، مما يجعله بيئة خصبة للاستغلال، وسوء المعاملة، وتدني الأجور، ويُكرّس الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الفئة وباقي أفراد المجتمع .كما كشفت الدراسة عن ضعف الوعي بالحقوق، وتراجع دور الدولة والبلديات في الحماية والمتابعة. وبالرغم من هذه التحديات، برزت إرادة نسائية قوية للبقاء، والتكيّف، والصمود، عبر أشكال متعددة من المقاومة اليومية، والتضامن المجتمعي غير الرسمي، وهو ما يُدلل على أهمية الاستثمار في هذه الفئة، ودعمها، وتمكينها.

إن معالجة وضع مدبرات المنازل في الزاوية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاحات أوسع تمس البنية القانونية، والنظام الاقتصادي، والوعي المجتمعي، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عليه، وتقديم توصيات بشأنه، آملين أن تسُهم في فتح الباب نحو مزيد من البحث، والنقاش، والتغيير.

المراجع

1. منظمة العمل الدولية .(2022) . المرأة والعمل غير المنظم في شمال إفريقيا – التحديات والسياسات .المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.https://www.ilo.org/beirut/
2. Ho, L. W. W., Yuen, W. W. Y., & Kong, S. T. (2022). “We share, we help, we talk”: Self-organized mutual support groups of migrant domestic workers in Hong Kong. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 19(5), https://doi.org/10.3390/ijerph19052647. 2647
3. Sweileh, W. M. (2024). Analysis and mapping of global research publications on , 24(1), 175. *BMC Public Health*migrant domestic workers. 9-17629-024-https://doi.org/10.1186/s12889
4. وحدة أبحاث النوع الاجتماعي – جامعة طرابلس .(2023) . التمكين الاقتصادي للنساء في ليبيا : المعوّقات والفرص كلية العلوم الاجتماعية
5. السني، ز .أ .2023 .العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على عمل المرأة في ليبيا – دراسة ميدانية على مدينة الزاوية . مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الزاوية، (28)، 20 – 1
6. Beaupré, C. (2023). *Domestic workers' hidden resistance in the Gulf*. University https://ruor.uottawa.ca/handle/10393/45657of Ottawa.
7. منظمة العمل الدولية .(2011) . اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189. مؤتمر العمل الدولي

8. النعاس، أ .ه 2023 .الاتجار بالبشر في ليبيا :دراسة ميدانية قانونية تحليلية . مجلة جامعة مصراتة للعلوم القانونية، (13) ،. 26 - 1

9. الدغاري، ع .ع 2022 .أثر النزاعات المسلحة على واقع المرأة الليبية – دراسة تحليلية . المركز الليبي للبحوث الاجتماعية

10. Altai Consulting، & المنظمة الدولية للهجرة .(2017) .(IOM) تقييم الوضع القانون وحماية المهاجري في ليبيا . المنظمة الدولية للهجرة

11. Mechouat, M. (2017). Le travail des domestiques au Maroc: entre protection juridique insuffisante et représentations sociales figées. *Revue des droits de l'homme*, 12. https://doi.org/10.4000/revdh.3561